

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ١٠٩

الجمعة، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس بالنيابة: السيد كريستيان (غانا)

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعيد فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من البند ١١٢ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كريستيان (غانا).
افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال، وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يتذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة أحالت هذا البند الفرعي إلى اللجنة الخامسة في جلستها العامة الثانية، المعقودة يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ولكي تسرع الجمعية في تناول هذا البند الفرعي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على النظر في هذا البند الفرعي مباشرة في جلسة عامة؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تنتقل الجمعية العامة إلى مذكرة من الأمين العام تتضمنها الوثيقة A/64/101/Add.2، في إطار البند الفرعي (أ) من البند ١١٢ من جدول الأعمال، بشأن تعيين عضو في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ولعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية اختتمت نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٢ من جدول الأعمال في جلستها العامة الخامسة والسبعين، المعقودة يوم ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي كذلك أن أعتبر أن الجمعية توافق على الشروع مباشرة في النظر في البند الفرعي (أ) من البند ١١٢ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

ولكي تنظر الجمعية العامة في المذكرة المقدمة من الأمين العام، سيكون من الضروري أن يُعاد فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من البند ١١٢ من جدول الأعمال.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



البند ١١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون

الإدارة والميزانية

مذكرة الأمين العام (A/64/101/Add.2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يُبلغ الأمين

العام في هذه المذكرة الجمعية العامة بأنه تلقى إخطارا

باستقالة السيدة ميساكو كاجي ممثلة اليابان من اللجنة

الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، اعتبارا من ١ آب/

أغسطس ٢٠١٠. وعليه، سيكون مطلوبا من الجمعية العامة

أن تُعين، في دورتها الحالية، شخصا لشغل الوظيفة للفترة

المتبقية من عضوية السيدة ميساكو كاجي، التي تنتهي في ٣١

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ويُبلغ الأمين العام الجمعية العامة أيضا أن حكومة

اليابان قد رشحت السيد أكيرا سوجياما لشغل المنصب

الشاعر بعد استقالة السيدة ميساكو كاجي. وتشير المذكرة

أيضا إلى أن الأمانة العامة أحيطت علما من قبل رئيس

مجموعة دول آسيا بأن المجموعة أقرت ترشيح السيد

سوجياما.

وعليه، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في

تعيين السيد أكيرا سوجياما عضوا في اللجنة الاستشارية

لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية تبدأ في ١ آب/

أغسطس ٢٠١٠ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

٢٠١٠؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر

أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند الفرعي (أ)

من البند ١١٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

منع الجريمة والعدالة الجنائية

مشروع القرار (A/64/L.64)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء

يتذكرون أن الجمعية العامة قد عقدت الاجتماع الخاص

الرفيع المستوى بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بموجب

البند ١٠٤ من جدول الأعمال، في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

أود أن أشاور الجمعية بهدف الشروع فورا في النظر

في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/64/L.64. وفي هذا

الصدد، بما أن مشروع القرار قد عُمم اليوم فحسب، فمن

الضروري التنازل عن أعمال الحكم ذي الصلة من المادة ٧٨

من النظام الداخلي، الذي نصه:

”ولا يجوز كقاعدة عامة، مناقشة أي

اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من

جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ

منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم

السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة“.

و ما لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن الجمعية توافق

على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وقبل أن نمضي

قدما، أود إبلاغ الأعضاء بالتصويب التالي لمشروع القرار

A/64/L.64. في الفقرة ٤، ينبغي تغيير الإشارة إلى

”الفقرة ٣٦ من مرفق هذا القرار“ لكي تصبح ”الفقرة ٣٨

من هذا القرار“.

وتقرر الجمعية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل في عام ٢٠١٣ وتطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة في ذلك الصدد. وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم اقتراحات لتمويل احتياجات الأمانة العامة من الموظفين واحتياجاتها البرنامجية اللازمة لتعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على النحو المبين في خطة العمل عن طريق إعادة توزيع الموارد في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

وبموجب الفقرات ١١ و ١٧ و ٣٨ و ٤٦ و ٥٠ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ من مرفق مشروع القرار A/64/L.64، تحث الجمعية العامة جميع الكيانات المسؤولة بالأمم المتحدة بشكل قوي على تنسيق جهودها في مكافحة الاتجار بالأشخاص على نحو فعال وعلى حماية حقوق الإنسان للضحايا، بوسائل منها فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص والمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وتقرر الجمعية وضع أو تعزيز عمليات لتحديد الضحايا كتلك التي وضعها، في جملة أمور، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من المنظمات، وتشمل اتخاذ تدابير مناسبة وغير تمييزية تساعد في تحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص بين السكان المعرضين لخطر الاتجار بهم.

وتقرر الجمعية إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للترعاعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وتوفير المعونة الإنسانية والقانونية والمالية لضحايا الاتجار بالأشخاص من خلال قنوات مساعدة راسخة، مثل المنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وهو سيعمل كصندوق فرعي لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي

سنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/64/L.64، بصيغته المصوبة شفويا.

وفيما يتصل بمشروع القرار A/64/L.64، بصيغته المصوبة شفويا، أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار A/64/L.64، المعنون "خطة العمل العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر" أود أن أسجل رسميا في المحضر البيان التالي بشأن الآثار المالية بالنيابة عن الأمين العام، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب الفقرات ٢، ٤، ٥، ٦، و ٧ من مشروع القرار A/64/L.64، ستقرر الجمعية العامة إطلاق خطة العمل رسميا في اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة يدوم يوما واحدا وستحث الدول الأعضاء، والأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، إلى جانب المجتمع المدني، الذي يشمل المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، على تنفيذ الأحكام ذات الصلة بخطة العمل والأنشطة المبينة فيها بشكل تام وفعال.

وتقرر الجمعية، وفقا للفقرة ٣٨ من مرفق مشروع القرار، إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للترعاعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛ وتطلب إلى الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشغيله بفعالية، وتعترف بالترعاعات السابقة والجارية المقدمة إلى مصادر التمويل الأخرى التي تدعم الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج جزءا من تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لخطة العمل، ضمن التزامات تقديم التقارير إلى الجمعية العامة القائمة أصلا، في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

للتوصيات الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المعني بالمساعدة التقنية الذي أنشأه مؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

وتحث الجمعية الأمين العام على تسريع الخطى لتعزيز فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص بتنسيق من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك بهدف كفالة التنظيم والاتساق العامين فيما تبذله منظومة الأمم المتحدة من جهود للتصدي للاتجار بالأشخاص.

وتطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يبادر، على سبيل الأولوية، إلى تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على جمع المعلومات وتقديم تقرير، مرة كل سنتين، ابتداء من عام ٢٠١٠، عن أنماط الاتجار بالأشخاص وتدفعاته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي على نحو متوازن وموثوق به وشامل، بالتعاون وثيق مع الدول الأعضاء، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من مختلف المبادرات والآليات.

وتمشيا مع الفقرة ٦٠ من مرفق مشروع القرار، من المتوخى أن يبدأ تنفيذ الأنشطة الناجمة من فقرات منطوق القرار اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ولذلك، لن يترتب على اعتماد مشروع القرار أي متطلبات إضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، يعترف الأمين العام معالجة الأنشطة والمهام المحددة في الفقرات ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ والفقرات ١١ و ١٧ و ٣٨ و ٤٦ و ٥٠ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ من مرفق مشروع القرار A/64/L.64 بالتشاور مع مديري البرامج لتحديد التغييرات البرنامجية الضرورية والاحتياجات من الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة والمهام. وبناء على ذلك،

يديره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويُدار وفقا للأنظمة والقواعد المالية للأمم المتحدة والأحكام الأخرى ذات الصلة، على أن يتلقى المشورة من مجلس أمناء يتألف من خمسة أشخاص من ذوي الخبرة في مجال الاتجار بالأشخاص يعيّنهم الأمين العام مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل، بالتشاور مع الدول الأعضاء ومع المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وتقرر الجمعية استخدام المساعدة التقنية المتاحة لتعزيز الجهود التي تبذلها هيئات العدالة الجنائية للتصدي للاتجار بالأشخاص، ومن بينها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وتقر بأن بناء القدرات عنصر هام للغاية في مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتشجيع التنسيق والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة وتعزيزه.

وتقرر تكثيف التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بالإضافة إلى المساعدة التقنية لبلدان المنشأ وبلدان المقصد وبلدان العبور سعيا إلى تعزيز قدرتها على منع جميع أشكال الاتجار بالأشخاص.

وتقرر الجمعية تشجيع مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية، على مواصلة تقديم المساعدة للدول الأعضاء، بناء على طلبها، من أجل تعزيز قدرتها في مجالات وضع السياسات، والترتيبات التشريعية، ومراقبة الحدود، والتعاون في إنفاذ القانون، وحملات التوعية العامة، وبناء القدرات، وتبادل أفضل الممارسات والاستناد إليها في مساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص.

وتشجع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها كذلك على تحسين الاتساق والكفاءة في تقديم المساعدة التقنية في ميدان مكافحة الاتجار بالأشخاص، وفقا

”قبل ستين عاما، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهو ينص على أن جميع الناس يولدون أحرارا، وأنه لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، وأنه يحظر الرق والاتجار بالرق بجمع صورهما. ومع ذلك نجد الملايين من الناس، ومعظمهم من الأطفال والنساء، يقعون ضحايا لشكل من أشكال الرق الحديث يسمى الاتجار بالبشر.

”لقد أدى الالتزام الجماعي بمكافحة هذا التهديد إلى اعتماد خطة العمل هذه التي ستنفذ وتعزز تدابير فعالة وشاملة، بما في ذلك التعاون على جميع المستويات، لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته وحماية ضحاياه وملاحقة مرتكبيه.

”ويجب على جميع الدول الآن العمل معا لتنفيذ هذا القرار وخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص“.

السيد موراييس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي الميسر المشارك لهذه العملية، أود أن أعرب عن عميق امتناني لجميع الوفود على مشاركتها الفعالة، بروح بناء ملؤها التعاون، في المشاورات بشأن خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. إن خطة العمل جهد مشترك أدت فيه وفود عديدة من مختلف المناطق دورا مهما للغاية. وللأسف، فإن الاتجار بالبشر ظاهرة متنامية. ويتحمل المجتمع الدولي بأسره مسؤولية العمل قدر الإمكان وبأكبر قدر ممكن من الكفاءة لمكافحة هذه الآفة الرهيبة. وهناك التزام دولي بالعمل. وذلك هو هدف خطة العمل التي اعتمدت للتو وسبب وضعها.

وأود أن أشيد بالسيد أنطونيو ماريا كوستا، الذي يجلس هنا بجوارني وستنتهي في غضون أيام قليلة ولايته بصفته المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما أنه ما كان ليتسنى لخطة العمل أن ترى النور

إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، فإن تفاصيل التغييرات البرنامجية والاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ سيقدمها الأمين العام إلى الجمعية في الجزء الرئيسي لدورتها السادسة والسنتين في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/64/L.64، المعنون ”خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص“، بصيغته المصوبة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/64/L.64، بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/64/L.64، بصيغته المصوبة شفويا (القرار ٦٤/٢٩٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سأتلو الآن بيانا بالنيابة عن معالي السيد علي التريكي، رئيس الجمعية العامة، بشأن اتحاد القرار ٦٤/٢٩٣، المعنون ”خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص“.

أرحب بتوافق الآراء على اتخاذ القرار المعنون ”خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص“.

وأود أن أشكر الميسرين المشاركين، سعادة السيد موراييس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال، وسعادة السيد بيدرو مونتيرو ليما، الممثل الدائم للرأس الأخضر، على تيسيرهما للعملية. كما أود أن أشكر السيد أنطونيو ماريا كوستا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على دعمهما الهام.

”أهنئ جميع الأعضاء على جهودهم وتفانيهم بشأن هذا الموضوع، الأمر الذي يمثل أيضا إعادة تأكيد على التزامهم بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

القانونية القائمة أو تحل محلها أو تحول الانتباه عنها، وهي بالتأكيد لا تقوض صلاحية المعاهدات الدولية الملزمة قانونا وأهميتها. بل على العكس من ذلك، أعتقد أنهما ستعزز هذه الوثائق وتشجع التصديق العالمي عليها وتنفيذها الفعال. وتتضمن عدة فقرات في كل قسم من هذه الوثيقة إشارات واضحة إلى تلك الصكوك القانونية البالغة الأهمية وإلى اتخاذ الإجراءات الملموسة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

لكن الخطة تذهب إلى أبعد من منظور إنفاذ القانون لتشمل أيضا الأبعاد الأخرى البالغة الأهمية بالنسبة لعملنا هنا في الجمعية العامة. ونرى أن هذه الأبعاد تشكل بالتأكيد قيمة مضافة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص. إنها تقدم وجهة نظر حقوق الإنسان، فضلا عن منظور التنمية الاجتماعية، وكلاهما بالغ الأهمية في الجهود التي نبذلها في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

ومن ذلك المنطق، تتضمن خطة العمل عدة إشارات إلى صكوك وهيئات حقوق الإنسان وعمل المقرررين الخاصين، الذي يسلب الضوء عليه في النص بأكمله. وتتضمن الخطة أيضا نهجا يركز على الضحايا لأنه ينبغي أن تكون حماية الضحايا عنصرا رئيسيا آخر في جهودنا المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وفي ذلك الصدد، أحرزت خطة العمل نتائج ملموسة للغاية لصالح الضحايا. فهي تنشئ صندوقا استثماريا لضحايا الاتجار بالأشخاص.

أما النتيجة الملموسة الثانية التي أود أن أؤكد عليها فهي التقرير العالمي عن أنماط الاتجار بالأشخاص وتدفعاته وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من المبادرات الإقليمية والآليات التي سيضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ابتداء من عام ٢٠١٢. إن ذلك التقرير، شأنه شأن التقرير الذي أعد في عام ٢٠٠٩ وتضمن بيانات

بدون دعمه البارز والعمل الدؤوب الذي بذله مكتبه في نيويورك. وفي ذلك السياق، أود أن أنوه على وجه التحديد بالسيدة سيمون مونا سيبيان والسيد شاشي كارا على كل عملهما ودعمهما المتواصلين للجميع.

وأنا ممتن جدا للسيد أنطونيو مارييا كوستا على التزامه بمكافحة الاتجار بالأشخاص وعلى ما قدمه من دعم قوي لعملنا كمييسرين. وبناء على ذلك، يؤسفني أنه تم منعه رسميا من مخاطبة الجمعية بصورة رسمية اليوم لأسباب مصطنعة وإجرائية إلى حد كبير.

أود أيضا أن أقول كلمة شكر لجميع أعضاء الأفرقة من بعثتي الرأس الأخضر والبرتغال الذين ساعدوا في توجيه مسارنا وقدموا إسهامات بارزة لعملنا، وفي أغلب الأحيان يوميا ولساعات طويلة كل يوم.

وتمثل خطة العمل العالمية هذه ثمرة مشاورات ومفاوضات بعيدة المدى، وتجسد إرادة الجمعية العامة. وتشجع خطة العمل على التصديق العالمي على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولها بشأن الاتجار. كما تعزز تنفيذ الصكوك القائمة وتساعد الدول الأعضاء على تعزيز التزاماتها الوطنية والإقليمية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص. وهي تدعو إلى تحسين التنسيق بين المنظمات الدولية والدول وأصحاب المصلحة الآخرين، فضلا عن زيادة الوعي بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة من جانب المجتمع المدني.

إن هيكل الخطة يتبع إلى حد بعيد هيكل بروتوكول باليرمو وركائزه الأساسية، وتحديدًا لمنع الاتجار ومكافحته، ولحماية الضحايا ومساعدتهم ولتعزيز التعاون والتنسيق. وفي كل جزء من الخطة، تمكنا من تحديد التزامات محددة لمواجهة الاتجار بالأشخاص تتسق مع الصكوك القانونية المتفق عليها سابقا. وأود أن أؤكد من جديد أن الخطة لا تكرر الصكوك

إننا، بخطة العمل، نعطي أملا جديدا للجميع في شتى أنحاء العالم ممن يتعرضون للأذى بفعل ممارسة، بعيدة عن التلاشي من حقبة إلى أخرى، وفي أوقات السلم أو الحرب تبرز من جديد كشر متعدد العناصر لا يمكن التغلب عليه بجهود مفرد، تعيث الخراب في كل منطقة من مناطق العالم، ولا ترحم رجلا أو امرأة أو طفلا. وعندما أفكر في الأطفال - وتحديدا الأطفال - الذين يتلون بالقيام بأعمال هم أضعف بكثير من أن يقوموا بها وتدهور صحتهم لتروي عطش المهريين لتحقيق الربح السهل، أو الأطفال الذين يستغلهم لأغراض جنسية أشخاص منحرفون أو الذين يشتهون الأطفال - عندما أفكر في هؤلاء الضحايا الصغار أشعر بالامتنان لأنني أسهمت بوصفي ميسرا مشاركا في وضع خطة العمل هذه، التي أنا واثق من أنها ستترك بصماتها في تاريخ الأمم المتحدة.

ولكن من أجل القيام بذلك نحتاج إلى التزام أكبر من جميع أصحاب المصلحة - الدول والحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية على جميع المستويات والمنظمات الخاصة وجماعات المجتمع المدني وذوي النوايا الحسنة في جميع أنحاء العالم. والخطر ليس حقيقيا فحسب بل أيضا واضحا بشكل متزايد في كل مكان. إن تأثيره على حياة المجتمعات والأفراد لا يرقى إليه شك والعواقب على مجتمعاتنا لا تحصى.

ويقدر أن ٤ ملايين امرأة وفتاة يُشترين ويبعن لغايات الزواج القسري والدعارة والرق في جميع أنحاء العالم، وحوالي مليون طفل يزج بهم في تجارة الجنس كل عام. وبعض ممارسات استغلال الأطفال ذات طابع عرقي إلى درجة أنها تمر دون أن يلاحظها أحد، ولا تحدث سوى استنكارا عابرا. وذلك النظام مستمر والصمت يعم، وفي الوقت نفسه يدعو الجميع بحسن نية إلى إدانة أوضح الممارسات لنظام يتشابك فيه الريح والفقير والانحطاط مع

ومعلومات عن الاتجار بالأشخاص، سيساعدنا بالتأكيد على تكييف عملنا.

وثمة عنصر آخر نقدره كثيرا وهو الدعوة إلى تحسين تنسيق الجهود وتعميم مسألة الاتجار بالأشخاص في السياسات والبرامج التي تعالج، في إطار منظومة الأمم المتحدة، مسائل التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد ومواجهة الكوارث الطبيعية وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

أخيرا وليس آخرا، تشجع الخطة وتشدد على أهمية الجهود الإقليمية وتبادل الممارسات الجيدة. وقام عدد كبير من الدول الأعضاء بإنجاز الكثير، على الصعيد الوطني وفي الأطر الإقليمية. إن تلك الخبرات وتبادل أفضل الممارسات ستكون بالتأكيد قيمة جدا بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء الأخرى.

أود أن اختتم بياني بالقول إن العمل ميسرا لهذه العملية كان صعبا للغاية في بعض الأحيان ولكنه كان أيضا مجزيا جدا على الصعيد الشخصي، وخصوصا عندما تمكنا من سد الفجوات بين مواقف الوفود وإيجاد أساس مشترك وشامل لعدة أقاليم بشأن هذه المسألة الهامة.

السيد ليما (الرأس الأخضر) (تكلم بالفرنسية):

اليوم يوم عظيم بالنسبة للضحايا الكثيرين للاتجار بالأشخاص وبالنسبة للأمم المتحدة. ويعود الفضل كثيرا في ذلك إلى اعتماد خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بتوافق الآراء، وهي ليست نصا أساسيا على الصعيد القانوني نقدمه إلى العالم فحسب، بل الأهم من ذلك أنها وثيقة مرجعية ووثيقة أمل لجميع الضحايا والأشخاص المهتدين أو الذين تستهدفهم الممارسة البغيضة التي تجعل من البشر سلعة استهلاكية وغنائم حرب منقادة تحت رحمة أحط الغرائز وأبشع نوع من المساومات.

الأمريكتين. أن تدابير إنقاذ الضحايا ومعاينة الجرمين يجب أن تختلف وفقا لذلك". (التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، الملخص التنفيذي).

وأود أن أشيد أيضا بإشادة السيد أنطونيو مارييا كوستا على تفانيه الثابت في سبيل قضية يدافع عنها دائما في كل مكان. كما أن حكومة بلدي تشكره شكرا جزيلًا على العمل الدؤوب والمهم والحدير بالذكر الذي قام به وهو على رأس المكتب وعلى إسهامات مكتبه في نيويورك، التي بدونها كان من الصعب بالنسبة لنا لتحقيق هذه النتيجة. وأود أيضا أن أشكر السيدة موناسيبيان والسيد شاشي كارا على كل ما بذلاه من جهود.

وينبغي للعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يكون مصدر إلهام لنا في الجهود الرامية إلى إدانة الاتجار بالبشر وتسليط الضوء على المخطاط المجتمعات المتحضرة. وينبغي أن يكون ذلك هو الغرض من خطة العمل. إن الإسهام في تحسين فهم هذا النموذج البشع للاتجار بالبشر سيمكن الدول من أن تصبح أنشط وأكثر فعالية في بذل جهودها ضد المتجرين بحكم كونها أكثر اطلاعا وتجهيزا وتصميما على العمل من أجل منع الاتجار وحماية الضحايا وملاحقة المتجرين.

كما ينبغي لخطة العمل توسيع التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفي الوقت نفسه زيادة فعالية الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية. إن الاتجار بالأشخاص ظاهرة عالمية. وبهذه الصفة، ينبغي لأصحاب المصلحة تكريس كل الموارد المتاحة من أجل القضاء عليه.

وأود أيضا أن أثني على قدرة خرائنا على الاستماع وإجراء الحوار. لقد قاموا بعمل مثير للإعجاب حقا من أجل التوصل إلى نص توافقي. فما لم يكن واضحا أصبح مقبولا

حياة الأطفال الذين يموتون في صمت جراء سوء المعاملة، وهو لا يشكل سوى سلسلة طويلة من المعاناة.

وأوضح السيد أنطونيو مارييا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في تقريره الشجاع والكاشف للحقائق المؤرخ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أن التقرير

"يزيد فهمنا الجزئي للقوى المنخرطة في أسواق الرقيق الحديثة. ومع ذلك لا تزال البيانات الموحدة على الصعيد الدولي غير متوفرة، وهذا قيد يعرقل تبادل المعلومات بين الدول وفيما بينها، ومع المكتب. ولا يمكن تجميع الإحصاءات الإجمالية، لا على المستوى الجغرافي ولا على المستوى المواضيعي.

"ونتيجة لذلك، فإننا لا نزال نفتقر إلى فهم عالمي للموضوع، وكيفية تفاعل عناصره لتشكيل كلا واحدا.

"وينبغي لنا تقسيم أسواق الرقيق اليوم إلى عناصرها (الطلب والعرض والاتجار والأسعار ذات الصلة)، ولكننا لسنا قادرين على ذلك. ويجب علينا فهرسة الأنواع المختلفة للعبودية، ولكن لا يمكننا القيام بذلك لعدم وجود بيانات؛ فاستغلال الأطفال من خلال جعلهم متسولين في أوروبا يختلف عما يجري في بيت للدعارة، أو على زاوية شارع من الشوارع في أستراليا. كما يجب تكييف التدابير الوقائية لتراعي أن الأب الآسيوي الذي يبيع ابنته القاصر يقوم بذلك في ظل ظروف مختلفة عن الظروف التي تجر مراهقا أفريقيا على الانخراط في حيش من القتلة الرعاع، أو الظروف التي تدفع بمهاجر غير شرعي إلى المصانع المستغلة للعمال في

إن أحد أهدافها الرئيسية تسريع التقدم المحرز في تنفيذ الصكوك الدولية القائمة بما في ذلك أهمها وهي - بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي يكمل اتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة واعتمد في عام ٢٠٠٠ - وكذلك سد جميع الفجوات القائمة بين جميع الصكوك والخطط والاستراتيجيات، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي، بصورة موحدة ومتسقة وشاملة ومنسقة بحيث لا تكرر العمل ولكن توحد وتكمل الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص على الصعيدين الوطني والدولي بالأشخاص.

إن خطة العمل العالمية الذي اعتمدها اليوم ولدت قوية. لقد قررت الدول الأعضاء العمل معا بمساعدة من المجتمع الدولي من أجل إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الجديد للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. ونأمل أن يبدأ الصندوق عمله في أقرب وقت ممكن، لصالح ضحايا الاتجار بالبشر.

إن خطة العمل العالمية ليست أداة حصرية للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة. إنها ملك للجميع وينبغي أن ينفذها جميع المعنيين بالاتجار بالأشخاص تنفيذا كاملا وعلى نحو فعال، وحتى الأطراف التي لم تكن بارزة جدا على الساحة العالمية منذ عقد من الزمن. وتؤدي المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص دورا كبيرا في هذا الصدد. ولن تعمل خطة العمل العالمية إلا على مواءمة وتنسيق أدوار الجهات الهامة. ويمكنها أن تضع عددا من الإجراءات التطلعية الضرورية لمكافحة الاتجار بالبشر - مع ما يرتبط بذلك من أهداف واضحة ومؤشرات الإنجاز يمكن أن تتيح لنا بوصفنا دولا أعضاء وللمجتمع الدولي إجراء استعراض دوري وتقييم وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف

لدى الجميع. وما رُفِضَ تم أخذه في عين الاعتبار في نهاية المطاف. وفي كثير من الأحيان، نُحِي جانبا سوء الفهم وعدم الثقة حتى يتسنى للنوايا الحسنة أن تسود لدى الجميع. وساد التفهم من أجل إحراز تقدم حاسم لصالح الضحايا ومن أجل المستقبل. وينبغي أن ننتقل الآن إلى ما بعد الكلمات ونحول قرار اليوم وخطة العمل إلى ضمان لبقاء ضحايا الاتجار على قيد الحياة، والتزام بمكافحة إفلات جميع المتجرين من العقاب وضمان ليحيا جميع الأطفال على الأرض، وهم هم أطفالنا، حياة طبيعية، وإذا أمكن، حياة سعيدة.

السيدة الجندي (مصر) (تكلمت بالإنكليزية):

بالنيابة عن مصر، بصفتها رئيسة المجموعة الأفريقية، يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الـ ٥٣ الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة في أعقاب اتخاذ القرار المعنون "خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص"، الوارد في الوثيقة A/64/L.64، المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٠.

تفخر المجموعة الأفريقية اليوم باعتماد خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي تعتبرها المجموعة معلما بارزا على طريق إنهاء الإيذاء ومحاكمة الجناة ومنع وقوع جميع الناس في الأيدي الآثمة للجريمة المنظمة وحمايتهم وتعويض الضحايا ودعم الجهود الوطنية والمنظمات المعنية في عملها لتحقيق تلك الغاية.

ونحن نفخر أنه للمرة الأولى في التاريخ، لدينا آلية معتمدة عالميا لتنسيق جميع الجهود التي نبذلها وطنيا وإقليميا ودوليا. إن خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار لن تكون آلية تنسيق للدول الأعضاء فحسب، بل أيضا إطارا استراتيجيا للمجتمع الدولي للعمل باتساق تجاه منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته.

الأخضر، والسفير خوسيه فيليبي موراييس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال، وفرقيهما النشيطين للغاية على الساعات الطوال التي أمضوها لتحقيق حلمنا ولدفعنا إلى الاضطلاع بمسؤولياتنا لبلورة هذه الوثيقة الممتازة المعروضة علينا.

ونحن مدينون بالشكر أيضا للأمين العام والأمانة العامة، وعلى وجه الخصوص، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على العمل الرائع الذي لا يزالون يضطلعون به لمساعدة الدول الأعضاء في كفاحها ضد الاتجار وعلى الدعم المقدم لمجمل العملية الرامية إلى اعتماد خطة عمل عالمية اليوم بتوافق الآراء.

ولا يمكننا هنا أن ننسى العمل المستبصر الذي اضطلع به السيد أنطونيو مارييا كوستا رئيس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي ستركنا قريبا، وإنجازاته العظيمة في مكافحة الاتجار بالبشر. وترحب المجموعة الأفريقية أيضا بتعيين الرئيس الجديد لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهي على استعداد للعمل معه في معركتنا المشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة، وبخاصة الاتجار بالبشر.

السيدة دي غيست (بلجيكا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي نائب الرئيس على إعطائي الكلمة للتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الميسرين على تقديم نص خطة العمل العالمية. ويقدر الاتحاد الأوروبي العمل الدؤوب والمتفاني الذي اضطلع به الميسران في هذه المسألة طوال الشهور الماضية، ويقدر أيضا تقدير جميع الجهود التي بذلها.

إن الاتجار بالبشر موضوع ذو أولوية كبرى بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما راسخا بمكافحة هذه الجريمة الشنعاء، التي تمثل انتهانا لكرامة

السياسات العامة المتفق عليها وتوجيه السياسات الوطنية نحو تدابير الاستجابة عالية التأثير.

إن خطة عمل الأمم المتحدة العالمية الجديدة تراعي على نحو شامل القدرات والاحتياجات المختلفة للدول النامية والدول المتقدمة النمو، وفي ما إذا كانت بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد. والخطة إذ تفصل الجهود التي ينبغي للدول الأعضاء بذلها، فإنها تأخذ الأهمية الحيوية للتعاون الدولي والمساعدة التقنية وبناء القدرات بعين الاعتبار.

وحددت خطة الأمم المتحدة العالمية دور الفاعلين المتعددين لزيادة الوعي، وجمع المعلومات وتوفير التعليم اللائق الذي من شأنه مساعدة عامة الجمهور على تعزيز الجهود لمحاربة الاتجار بالبشر على جميع الصعد.

كان طريقا طويلا ومليئا بالعوائق والتحديات والعثرات، والإنجازات في آخر المطاف أيضا. كان هذا هو الطريق الذي انتهجه قادتنا الأفارقة بفائق التصميم من شرم الشيخ، حيث اتخذوا قرارا خلال القمة الأفريقية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ للعمل معا صوب اعتماد خطة عمل عالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر، وهي قد حظيت كذلك بدعم قادة حركة عدم الانحياز بعد عام في شرم الشيخ. انتهى هذا الطريق إلى نيويورك، حيث نشهد اليوم معلما في المعركة التي نخوضها لمكافحة الاتجار بالبشر وهو: اعتماد خطة عمل عالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر، في الجمعية العامة.

وأخيرا، فنحن مدينون لكم شخصيا سيدي نائب الرئيس، وإلى رئيس الجمعية وممثليه المتميزين بكثير من آيات الشكر - إلى رئيس الجمعية على قيادته لجعل مكافحة الاتجار بالبشر واحدة من بين المسائل ذات الأولوية خلال فترة رئاسته، وإلى الميسرين المميزين جدا لخطة العمل العالمية، السفير أنطونيو بيدرو مونتيرو ليما، الممثل الدائم للرأس

الأولي المؤسسي والقانوني الذي اضطلع به مؤتمر الأطراف في الاتفاقية وندعمه دعما تاما. كان من الصعب على الشركاء الآخرين تفهم هذه الشواغل الأساسية وأخذها بالاعتبار، وهو ما نأسف له.

ويُشيد الاتحاد الأوروبي بالتقرير المتعلق بالاتجار بالبشر، وأنماطه وتدفعاته. وفي الوقت ذاته، يفهم الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي تأمين الموارد لهذا التقرير عن طريق عملية إعادة التخصيص.

يعتبر الاتحاد الأوروبي أن بُعد حقوق الإنسان بالغ الأهمية في مكافحة الاتجار بالبشر. ونظرا لأولويته، يرحب الاتحاد الأوروبي بالإشارات الواردة في النص إلى حق الضحايا ومساعدتهم وحمايتهم، بما في ذلك توفير مجموعة واسعة من الخدمات للضحايا. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن المجتمع المدني يضطلع بدور حاسم في توفير الخدمات للضحايا وعليه فهو يقدر الاعتراف بهذا في النص.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالدعم الذي حظي به دور المقررين الخاصين ذوي الصلة وولايتهم. ويقدر الاتحاد الأوروبي أيضا الدور الهام والعمل الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال الاتجار بالبشر.

وفي الختام، يأمل الاتحاد الأوروبي أن تجدد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جهودها لمنع الاتجار بالبشر ومحاربه وأن تُواجهه بقوة حيثما حل.

السيد بارتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نتوجه بشكرنا لممثلي الرأس الأخضر والبرتغال وللمتفاوضين الكثر الذين قدموا الكثير من المساعدة في هذه العملية. ونتوجه بشكر خاص كذلك إلى المدير التنفيذي كوستا على العمل المتفاني الذي اضطلع به على مر السنين.

الإنسان وتشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان الواجبة للضحايا، وبخاصة النساء والأطفال.

والاتحاد الأوروبي مقتنع اقتناعا تاما بأن أولوية الصكوك القانونية القائمة، في هذا الكفاح، وهي اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الملحقه، وبخاصة البروتوكول المتعلق بمنع، وقمع ومعاينة الاتجار بالبشر، وبخاصة بالنساء والأطفال، أمر لا شك فيه، حيث أنهما تشكل الدعائم التي يركز عليها التعاون الدولي في هذا المجال.

وما كان يخشاه الاتحاد الأوروبي خلال هذه العملية هو إمكانية أن يمثل اعتماد هذه الوثيقة غير الملزمة سببا لإحجام الدول الأعضاء عن التصديق على الصكوك القائمة، الملزمة قانونيا، وتنفيذها. من الواضح أنه لا يمكن لخطة العمل هذه أن تحل محل الاتفاقية والبروتوكول المتعلق بالاتجار. وهذا هو الموقف الثابت الذي يتخذه الاتحاد الأوروبي.

وعليه، يحث الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء التي لم تُصدق بعد على هذه الصكوك أو تنضم إليها أن تفعل ذلك وأن تنفذها بشكل تام وفعال. ومع الأسف، ليس من الممكن الإعراب عن هذه الدعوة بالقوة التي كنا نودها. ولقد ظل الاتحاد الأوروبي يتفاوض بحسن نية مُتبعاً مُجماً بناء وقائما على المبادئ طوال عملية التشاور، وهما نحن اليوم قد شاركنا في توافق الآراء بشأن خطة العمل هذه.

ومع ذلك، نود التشديد على أنه لا ينبغي أن يُسفر تنفيذ هذه الخطة الآن أو مستقبلا عن عملية موازية من شأنها أن تُؤدي إلى تقويض العملية الجارية حاليا في فيينا. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أنه ينبغي لنا أن نتفادى ببالغ الحذر احتمال ازدواجية الالتزامات بتقديم التقارير، أو حتى ازدواج المعايير القانونية. ولهذا الغرض، نؤكد مجددا على الدور

وفي النهاية، فإن الإرادة السياسية للحكومات مهمة بشكل حيوي في مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وعلى الرغم من شواغلنا في ما يتعلق بضرورة خطة العمل العالمية، فقد تعاوننا بحسن نية لكفالة أن تكون هذه الوثيقة قوية بقدر الإمكان، وفي الوقت ذاته دون إحداث أي عملية موازية في نيويورك أو تجاوز لمعاهدات باليرمو أو ولاية مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في فيينا. نعتقد أن النص النهائي للوثيقة يعكس هذا في معظمه.

ونقدر جهود الميسرين والداعمين الأساسيين لخطة العمل العالمية في معالجة شواغلنا. فيما يتعلق بالفقرة ٦ من القرار، ترى الولايات المتحدة أن هذا ينبغي أن يقتصر على بند في جدول أعمال الجمعية العامة، تقدم بموجبه الدول الأعضاء بالإفادة الذاتية عن جهودها لتنفيذ خطة العمل العالمية. لن تعترض الولايات المتحدة على الصيغة الحالية للفقرة ٦. لكن، لن نؤيد الجهود المستقبلية لتحويل خطة العمل العالمية، أو أي آلية قد يتم وضعها لاستعراض تنفيذها، إلى آلية رسمية دائمة في نيويورك تصرف الموارد عن المساعدة الفنية والأنشطة الأخرى المرتبطة بروتوكول باليرمو.

إن الاتجار بالبشر تهديد للأمن الوطني والصحة العامة والديمقراطية. وهناك حاجة لعمل حقيقي في الميدان لمكافحة الاتجار، ويحدونا الأمل في أن يؤدي القرار وخطة العمل العالمية المرفقة إلى التصديق العالمي على البروتوكول وتنفيذه.

وبالنظر للأهمية الحاسمة للقضاء على الاتجار بالبشر، أسعدنا الانضمام لتوافق الآراء بشأن هذا القرار وخطة العمل العالمية المرفقة.

السيد إسكالونا أوجيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في البداية يود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية التعبير عن امتنانه لوفدي البرتغال والرأس

تلتزم الولايات المتحدة التزاما راسخا بمكافحة الاتجار بالبشر. وباعتماد البروتوكول المتعلق بمنع، وقمع ومعاينة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال في عام ٢٠٠٠، عرف المجتمع الدولي "الاتجار بالبشر" لأول مرة على الصعيد الدولي ووافق على منعه ومحاربه، إلى جانب حماية ضحاياه ومساعدتهم. وبذلك، أعطى اسما جديدا للجريمة القديمة. واستعمل الاتجار بالبشر منذ ذلك الحين بوصفه مصطلحا جامعا يغطي جميع الأنشطة التي تشمل الاستحواذ على شخص ما أو تعريضه للخدمة القسرية، سواء كانت الاتجار بالجنس، أو الاستعباد القسري، أو الرق، واستعباد المدین أو العمل الجبري.

إنه من دواعي فخر الولايات المتحدة أن تنضم إلى الـ ١١٦ دولة التي سنت تشريعا لحظر جميع أشكال الاتجار وتوقع إلى العمل في تعاون لمواجهة العوامل النظامية العديدة - من مصدر سلسلة التوريد والمشتريات الحكومية إلى سياسات الهجرة والمأوى - التي يمكنها أن تسهم في الاتجار بالبشر. وفيما نتطلع إلى إيجاد سبل جديدة لإشراك الدول ومواجهة هذه الجريمة، نتمسك بأولوية البروتوكول وولايته لتقديم المتاجرين إلى العدالة مع حماية الضحايا.

لا تزال الولايات المتحدة على موقفها القاضي بأنه ينبغي للجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر أن تنصب على التصديق والتنفيذ العالميين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وروتوكولها التكميلي المتعلق بمنع، وقمع ومعاينة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، لا على إنشاء صك جديد في نيويورك. إذ يعمل البروتوكول المتعلق بالاتجار بوصفه حجر الزاوية من أجل عمل فعال لوضع حد للاتجار بالبشر.

وفي الختام، فإن الإرادة السياسية للحكومات تكنسي أهمية حيوية.

ومعاقبة جريمة الاتجار بالأشخاص والبغاء والمواد الإباحية. وتشارك الهيئات الوطنية والدولية، بما في ذلك اليونيسيف، في هذا الجهد.

لا بد من بذل الجهود لمكافحة هذه الآفة على نطاق العالم. والتعاون الدولي ذو القاعدة العريضة على جميع المستويات أمر حيوي في التصدي بفعالية للتهديدات الناجمة عن الاتجار بالأشخاص والأشكال العصرية الأخرى للرق. وفي هذا السياق، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الكفاح ضد هذه الجريمة مسؤولية مشتركة تتشاطرها بلدان المنشأ، والعبور والمقصد. لكننا، نعتقد أن المناطق التي تمثل الأسواق الرئيسية للأشخاص المتاجر بهم تقع عليها المسؤولية الأساسية لإيجاد حل، حيث أنه لن يكون هناك عرض بدون طلب. وفضلاً عن ذلك، فإن من ينظمون الطلب، عموماً، يرتبطون عن طريق شبكات عبر وطنية بالذين ينظمون العرض، في حين عادة ما يكون الضحايا من فقراء العالم، من الجنوب والشمال على السواء.

ولذلك لا بد من تعزيز دور التعددية، ولا سيما دور الأمم المتحدة، في رصد وتقييم الاتجار بالأشخاص، الذي يجب أن يعتمد دائماً على الإحصاءات والمعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء. وكما أشير بالفعل، من الصعب الحصول على إحصاءات في هذا المجال، نظراً لطبيعة هذه الأعمال الإجرامية. ويغتنم وفدي لذلك هذه الفرصة ليكرر رفضه القاطع للتقييمات الانتقائية والأحادية الجانب التي تجريها بعض البلدان، مدفوعة بغايات سياسية محضة.

وفي الختام، تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية اعتماد وتنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي ستمكنا من ضمان التطبيق الكامل والفعال لجميع الصكوك القانونية القائمة في هذا المجال. وكذلك تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء، والآليات والهيئات

الأخضر للجهود الدؤوبة والمهنية، والشفافية والمهارة الدبلوماسية التي أظهرها في دوريهما كميسرين خلال عملية التفاوض على خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وترى جمهورية فنزويلا البوليفارية أن الاتجار بالأشخاص انتهاك جسيم لحقوق الإنسان واعتداء على الكرامة الإنسانية. ونحن على اقتناع راسخ بأننا إذا ما أردنا أن نمنع هذه الآفة المروعة ونحد منها ونكافحها بشكل فعال، يجب علينا، ضمن أشياء أخرى، أن نعزز التزامات دولنا بتوسيع وتحسين البرامج والمبادرات التي تهدف إلى مكافحة وخفض الفقر، وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، وهي الأسباب الجذرية وراء الضعف المتزايد للنساء، والفتيان والمجرمين، الذين غالباً ما ينتمون لمجموعات إجرامية منظمة تعمل على الصعيدين الوطني وعبر الوطني.

وقد ظل بلدي يشدد على أهمية مكافحة الفقر والظلم الاجتماعي في مختلف المتدييات الدولية، وأنشأنا أوسع شبكة وطنية للبرامج الاجتماعية في تاريخنا على الإطلاق، بهدف تلبية الاحتياجات الاجتماعية لجميع مواطنينا، خاصة الفقراء وأضعف الناس. في بلدنا، ولدنا تشريع قوي وواسع النطاق وخطط عمل وطنية لمكافحة الاتجار. وإذ نبقي أوفياء للمثل الأعلى البوليفاري، نعمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار المفاهيمي، يحظر التشريع الفنزويلي - مثل القانون الأساسي المعني بحق المرأة في حياة خالية من العنف - بشكل صارم مختلف أشكال الاتجار بالأشخاص. وفي إطار جهود الحكومة البوليفارية لتعزيز الإطار القانوني الوطني في هذا المجال، تضع حالياً وزارة السلطة الشعبية للشؤون الداخلية والعدالة خطة عمل وطنية لمنع وقوع

وفي حالة كوبا - التي لا تصنف بوصفها بلد أصل، أو مرور أو مقصد لهذه الآفة - فإن التشريعات التي وضعناها والتدابير التي اتخذناها في هذا المجال تجعل منا واحدا من بين البلدان التي تحظى بأكثر المعايير والآليات الرامية لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته تقدما.

ونحن ممتنون بشكل خاص لميسري هذه العملية - السفيران أنطونيو بيدرو موتتيرو ليما ممثل الرأس الأخضر وخوسيه فيليبي موراييس كابرال ممثل البرتغال - للجهود التي بذلها بغية تحقيق توازن بين جميع الأطراف.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام كوبا الراسخ بمواصلة مكافحة الاتجار بالبشر في جميع أشكاله بكل حزم وتعزيز علاقات التعاون الملموسة التي تربطنا بالمتجمع الدولي والأمم المتحدة في جهودنا المشتركة لمنع الاتجار بالبشر واستئصاله في جميع أرجاء العالم.

السيدة الخليفة (البحرين): يرحب وفد البحرين باعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر بتوافق الآراء.

ويسرني أن أقدم باسم بلادي بجزيل الشكر للميسرين، سعادة الممثل الدائم للرأس الأخضر وسعادة الممثل الدائم للبرتغال اللذين أوكل إليهما الرئيس مهمة لم تكن يسيرة، وهي إيجاد أرضية مشتركة بين جميع الأطراف المهتمة بأمر خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر والوصول إلى توافق للآراء بشأنها رغم ما يكتنف المسألة من أوجه التعقيد واختلاف وجهات النظر. ويرى وفد بلدي أن التوفيق كان حليفهما في تلك المهمة الشاقة، فلهما منا جميعا مشاعر الامتنان والتقدير، والشكر موصول لجميع الوفود التي شاركت في المشاورات بصبر وبرغبة حقيقية في الاتفاق على المبادئ الجوهرية، وقدمت من أجل ذلك بعض التنازلات.

المنشأة بموجب المعاهدات التي صدقت عليها الدول والصكوك القانونية الأخرى المنشأة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

السيد بينيتز فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية)

ترحب كوبا باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وهذا الصك ضروري، خاصة بالنظر لزيادة الاتجار بالأشخاص حول العالم.

نرى أن تعزيز التعاون الدولي يكتسي أهمية حيوية في مكافحة هذه الآفة، وستساعد خطة العمل في تحقيق تلك الغاية، على أساس الاحترام الكامل لسيادة وسلامة أراضي الدول. تعتقد كوبا أن العملية التشاورية أسفرت عن خطة عمل متوازنة، تتضمن أحكاما لإجراء ملموس ودعوة سياسية هامة للعمل من جانب الجمعية العامة في مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وكنا نفضل أن تتضمن الخطة إشارات صريحة للحاجة لاتخاذ إجراء مشترك، دون فرض تقييمات أحادية الجانب أو متطلبات على الدول، الأمر الذي ترفضه كوبا بشدة. ومع هذا، من الواضح أن أي تقييم أحادي الجانب وانتقائي تكمن وراءه دوافع سياسية فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص سيتعارض تماما مع خطة العمل العالمية التي اعتمدها اليوم.

وعليه فإننا نأمل من الدول التي لا تزال على هذه الممارسات غير المقبولة أن تُقلع عنها على الفور.

ونرحب بأحكام خطة العمل المتعلقة بصياغة تقارير متوازنة وموثوقة وشاملة بشأن الاتجار بالبشر على الصعيد الوطني، والإقليمي والدولي. وينبغي لهذه التقارير أن تعزز تعددية الأطراف بوصفها السبيل الوحيد لمكافحة جميع أشكال الجريمة عبر الوطنية.

السيد كاباكتولان (الفليين) (تكلم بالإنكليزية):
دامت المناقشات بشأن موضوع خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر لسنوات عديدة. وكان من الممكن جدا أن تستمر لسنوات عديدة، غير أن تصميم الرئيس التريكي على اختتام خطة العمل في ظل رئاسته ارتقى بالنقاش إلى مستوى آخر. ولهذا الغرض يود وفدي أن يشيد به بوجه خاص لما تحلى به من شجاعة وبصيرة في الحرص على أن تُحقق الدورة الرابعة والستين نتائج ملموسة وهادفة، كخطة العمل العالمية.

وفي السياق ذاته، يشيد وفدي إشادة عالية بالميسرين _ سعادة السيد خوسيه فيليبي موراييس كابرال ممثل البرتغال وسعادة السيد أنطونيو بيدرو مونتيرو ليما ممثل الرأس الأخضر - إلى جانب موظفيهما، الذين أظهروا الكفاءة، والشفافية والحصافة و، إن جاز لي القول، بالغ الصبر خلال المشاورات. أود أيضا أن أشكر السيد أنطونيو مارييا كوستا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الدور المهم الذي اضطلعوا به في صياغة الخطة.

إن التصدي للرق في عالم اليوم أمر يهمننا جميعا. وأخبرنا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووكالات الأمم المتحدة الداعمة المتعددة في مجالات الاقتصاد والجريمة وحقوق الإنسان بما لديها من خبرة في تنفيذ الصكوك القائمة بأننا، نحن المجتمع الدولي، لم نرق بعد إلى المستوى المنشود. وذكُرنا بأن هناك العديد من الضحايا الجوهولي المصير، أو غير المرئيين، أو المهملين وأهم سيتزايدون أكثر. وأبلغنا أيضا بأن المتاجرين ذوي الربح الكثير والحيلة الواسعة يزدهرون بفضل الفجوات الموجودة في تعاون المجتمع الدولي.

ولتلك الأسباب، تكنسي خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر أعظم الأهمية وأكبر الفائدة. وينبغي

لقد بذلت مملكة البحرين قصارى جهدها لتكون شريكا فعالا وإيجابيا في هذه العملية الدقيقة وذلك تجاوبا مع التوجه السياسي السائد في البلاد في ظل عملية إصلاح شملت جميع مناحي الحياة، ولا سيما حقوق الإنسان وقوانين العمالة وحقوق المرأة وغيرها من المجالات. وإيماننا منها بأن الاتجار بالبشر أيا كانت أشكاله ينبغي أن تتصدى له الأسرة الدولية بأكملها تحت راية الأمم المتحدة بصوت واحد وبيرادة سياسية مشتركة.

تقع المسؤولية الآن على الدول الأعضاء في تنفيذ تلك الخطة والتعاون الدولي والإقليمي الوثيق لتحقيق النتائج المرجوة منها، ونحن في مملكة البحرين سنولي تلك الخطة أقصى درجات الاهتمام ونعمل على عكسها في السياسات والتشريعات ذات الصلة.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر الميسرين على الطريقة التي قادا بها المفاوضات التي توجت باعتماد خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر بتوافق الآراء الذي نشهده اليوم.

وبوصفنا عضوا في المجموعة غير الرسمية للأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر، نعرب عن ارتياحنا للعملية بأكملها. ونود أيضا أن نشكر جميع الوفود، ومكتب الأمم المتحدة المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وباقي الذين شاركوا بنشاط في المفاوضات الطويلة خلال الأشهر القليلة الماضية. الآن وقد أصبحت مجوزتنا خطة عمل عالمية، تقع مسؤولية تنفيذها على عاتقنا نحن، الدول الأعضاء.

بما أن مسألة الاتجار بالبشر تتسم على الأغلب بطابعها العابر للحدود، نأمل أن تكمل الدول الأعضاء إحداها الأخرى في الاضطلاع بالمهمة الصعبة المتمثلة في الحد من هذا الاتجار واستتصاله.

المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر، والتحقيق فيها والمعاقبة عليها وتعزيز التعاون الدولي في ذلك الصدد وتوفير الحماية اللازمة للضحايا. كان التنفيذ الفعال لهذه الصكوك ولا يزال أساسياً لمكافحة الاتجار بالبشر على الصعيدين الوطني والدولي بصورة فعالة ومتسقة ومنسقة. إن تقديم الدعم الكامل والضمانات للتماشي مع ولايات مؤتمر الأطراف وعمله أمر لا غنى عنه لتحسين قدرة الدول على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بصورة فعالة وتعزيز تنفيذ ورصد اتفاقية بالرمو وبروتوكولاتها.

وثانياً، يود وفدي التشديد على أن النظر في خطة العمل العالمية للأمم المتحدة قد تم بغرض ضمان التنفيذ التام والفعال لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول المتعلق بمنع، وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، المحدد في القرار ١٩٤/٦٤. ومن هذا المنطلق، فإن إسهام خطة العمل الرئيسي يتمثل في التزام الدول الأعضاء المتجدد بتعزيز التصديق العالمي على اتفاقية بالرمو وبروتوكولها المتعلق بالاتجار وتعزيز وتطبيق هذه الصكوك التي تم الإقرار صراحة بدورها في القرار المتخذ اليوم.

وتقدر كولومبيا الجوهر السياسي إلى حد كبير الذي تتسم به خطة العمل. ونأمل أن تُسهم روحها وتطلعاتها في تعزيز التنسيق فيما بين هيئات منظومة الأمم المتحدة التي تختص بمكافحة الاتجار بالبشر. ونحن نشق بأن تنفيذ القرار سيُعبّر على النحو الواجب عن الإرادة السياسية التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال المشاورات لتضمن أن خطة العمل تُقدم الدعم التكميلي اللازم لجهود التعاون الدولي ضمن إطار اتفاقية بالرمو وبروتوكولها المتعلق بالاتجار بالبشر، مع المحافظة على عمل مؤتمر الأطراف والولاية التي أُسندت إليه وإبلاء الاحترام الواجب لهما.

لنا من الآن فصاعداً انتهاز كل الفرص لتقديم التقارير، والمساعدة، والإبلاغ والتشارك. وينبغي لنا أن نُظهر علناً وجهراً أن المجتمع الدولي، بعمله كشخص واحد، ينوي تسليط الضوء على شتى أوجه هذه الجريمة المخفية والضحايا الذين تُخلفهم.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن بالغ سعادة وفدي لاتخاذ القرار 64/293 بتوافق الآراء.

السيد توريز (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود في المقام الأول أن أعرب عن تقديري للجهود المتفانية والحثيثة التي بذلها الممثلان الدائم للبرازيل والأحضر والبرتغال بوصفهما الميسرين لهذه العملية.

يُعطي بلدي أولوية خاصة للجهود الوطنية والدولية ذات الأهمية البالغة لمنع الاتجار الفظيع بالبشر ومكافحته، وحماية ضحاياه ومساعدتهم، ومقاضاة مرتكبي هذه الجريمة وتقديمهم إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، وضعت كولومبيا إطاراً قانونياً مهماً وسياسات عامة شاملة يتم تنفيذها على نحو منسق من قبل مؤسسات الدولة المختلفة. ويشارك بلدي أيضاً في المبادرات الرامية إلى توفير وتوليد التعاون الدولي المتزايد باستمرار لمكافحة الاتجار بالبشر.

تود كولومبيا انتهاز هذه الفرصة للإدلاء ببعض التعليقات بشأن اتخاذ القرار 64/293 ومرفقه المتعلق بخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمحاربة الاتجار بالبشر.

أولاً، أود التأكيد على أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول المتعلق بمنع، وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، يُشكلان، بالنسبة لكولومبيا، الركيزة الأساسية التي يستند إليها المجتمع الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.

تضع اتفاقية بالرمو وبروتوكولها المتعلق بالاتجار بالبشر إطاراً قانونياً ملموساً وفعالاً لمنع جميع مظاهر الجريمة

بتوافق الآراء، التي تعتبر إسهاما قيما في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة هذه الجريمة الشنيعة. ونود أن نشكر جميع الوفود التي شاركت في المناقشات لما تحلّت به من روح التعاون، التي توجت المفاوضات بالنجاح. ونود أن نعرب بشكل خاص عن امتناننا لميسري هذه العملية، الممثلين الدائمين للرأس الأخضر والبرتغال، وموظفيهما، الذين قادونا ببراعة تامة طوال هذا النقاش المعقد والحساس وشاركو بشكل حاسم في النتيجة الإيجابية المحققة.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا)

(تكلمت بالإسبانية): تلقى اليوم الملايين من ضحايا الاتجار بالبشر، ذلك الشكل الجديد للعبودية، أملا جديدا للحد من معاناتهم. ولا يمثل اعتماد خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر معلما تاريخيا للمنظمة فحسب، بل فوق كل شيء حياة من وقعوا ضحية طمع وشجع أولئك الذين يستفيدون من الاتجار بالبشر.

ترجع الحاجة إلى اعتماد خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار بالبشر إلى زمن بعيد. وتحت رئاسة نيكاراغوا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، في ظل رئاسة الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، بدأنا مناقشة إمكانية اعتماد خطة العمل هذه بشكل رسمي. وفي تلك الأثناء بدت الخطة مثيرة للجدل وصعبة القبول لأن العديد من الوفود لم تكن ترى الحاجة إلى خطة عمل عالمية. غير أن مجموعة الدول الصديقة قررت بقيادة بيلاروس أن تواصل جذب انتباه المجتمع الدولي إلى الحاجة الملحة إلى الخطة. ونشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين على الدعم الذي قدمه وعلى العودة للموضوع بكل قوة.

لقد أصبحت خطة العمل العالمية اليوم حقيقة بفضل تصميم الدول الأعضاء. وأود أن أشير بالتحديد إلى الخبراء الذين عملوا بجد لبلورة الخطة على أرض الواقع. وأود أن

وبالتالي، من الأساسي أن نضمن أن الخطة لن تُسفر في أي وقت من الأوقات عن إنشاء هيئات أو آليات استعراض أو متابعة موازية لتلك التي عرفها وحددها بالفعل مؤتمر الأطراف في اتفاقية بالرمو، الذي ستُعقد دورته الخامسة في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ويُقر بلدي بأن جهود دولة واحدة أيا كانت ليست كافية لمنع الاتجار بالبشر. إذ يستدعي العمل لمواجهة هذه الجريمة واستئصالها الالتزام السياسي الثابت والتعاون السياسي الدولي الحازم وتبادل المساعدة في مجال العدالة الجنائية. وتستدعي حماية الضحايا تعزيز الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني بدعم من المجتمع المدني. ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة، في إطار عملها لمكافحة الاتجار بالبشر، تركيز جهودها ومواردها على دعم الدول الأعضاء للتنفيذ الكامل لاتفاقية بالرمو وبروتوكولها المتعلق بالاتجار بالبشر ودعم تلك الدول التي لم تصدق بعد على هذه الصكوك لمواءمة أطرها القانونية وقدراتها المؤسسية كي تنضم إلى الاتفاقية والبروتوكول. وينبغي أن يكون إضفاء طابع العالمية على هذه الصكوك القانونية الملزمة بوصفها إطار العمل الذي لا غنى عنه من أجل تعاون دولي فعال أساسه الثقة، ومبدأ المعاملة بالمثل والتعاون الفعال، هدفاً مشتركاً وأولوية للجميع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد محمد (ملديف).

وفي الختام، أود الإعراب عن تقديري للعمل المتميز الذي اضطلع به السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. هو اليوم حاضر، وأود أن أشكره بالنيابة عن حكومتي على تعاونه مع كولومبيا ودعمه لها طوال السنوات التي تولى فيها هذا المنصب المشرف.

السيد أندراديه (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):

نرحب باعتماد خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر

الصكوك والآليات الدولية والإقليمية، إلى جانب تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين أعضاء المجتمع الدولي الذين يساهمون في منع هذه الجريمة، وحماية ضحايا الاتجار ومساعدتهم، مع التركيز على حقوق الإنسان، وبخاصة النساء والأطفال، ومُقاواة الجناة.

إن التزام وفد نيكاراغوا بالموافقة على الخطة يعكس التزام حكومة المصالحة والوحدة الوطنية باستتصال هذه الآفة من جميع أرجاء العالم، لا سيما بمنطقتنا في أمريكا اللاتينية.

السيد ترويا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يرى وفد إكوادور أن اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر أمر قيم وحسن التوقيت. ستبعث الوثيقة التي اعتمدها الأمل لدى العديد من الناس الذين وقعوا ضحية جريمة الاتجار بالبشر المقيتة. ونحن على يقين بأن خطة العمل لن تعرقل أو تضعف عمل الصكوك الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول المتعلق بمنع، وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال. بل على العكس، فإنها تُعزز تلك الصكوك الدولية وتكملها.

يقع ملايين الناس كل عام ضحية واحد من أكثر الأعمال التجارية غير المشروعة انتشارا على الأرض. وإن الاتجار بالبشر يملاً جيوب عصابات المافيا الدولية التي تستفيد من معاناة أولئك الذين أجبروا على مغادرة بلدانهم لأسباب عدة. ويُدرك وفدي أنه لا يمكن حل مشكلة هجرة البشر من خلال البروتوكولات والاتفاقيات والصكوك الأخرى المماثلة. لن يوضع حد للهجرة العشوائية إلا حين توفر دول الأصل لمواطنيها ظروف معيشة لائقة وفرصا تُغنيهم عن ترك موطنهم الأم.

إن الطريق الذي سلكناه لتحقيق توافق الآراء هذا كان طويلا وشاقا. وعليه، يجب أن نُقدر العمل القيم الذي

أشكر كذلك المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد أنطونيو ماريا كوستا، وفريقه، وبالخصوص السيدة سيمون موناسيبيان. أود كذلك أن أعرب عن تقديري للدور القيادي الذي اضطلع به الميسران وعملهما المتفاني، وهما ممثلا الرأس الأخضر والبرتغال السيد أنطونيو بيدرو مونتيرو ليما والسيد خوسيه فيليبي موراييس كابرال. إننا نشكرهما على العمل الممتاز الذي اضطلعوا به.

إن القيادة والحس السليم الذين أبداهما ميسرانا جعلتا العملية شفافة مما سمح بأخذ شواغل جميع الدول الأعضاء بالاعتبار. وبين الدور الذي اضطلع به الميسران في تحقيق هذا الإنجاز أنه يمكن مناقشة أي مسألة تُعرض على الأمم المتحدة وفقا لمبادئ المساواة والاحترام المتبادل بين الدول. وبغض النظر عن مدى كبر البلد الذي نتمثله أو صغره، فإنه من الممكن دائما التوصل إلى توافق في الآراء على أساس العدل والنية الحسنة. ويمثل هذا الإنجاز أيضا دليلا واضحا على أن تعددية الأطراف ناجعة فعلا.

عاد نائب الرئيس، السيد كريستيان، إلى مقعد الرئاسة.

إن النتيجة هي وثيقة متوازنة تُغطي جميع جوانب المسألة. قد لا تُعبر عن كل واحد من تطلعاتنا - في حالتنا، على سبيل المثال، كنا نتمنى التشديد أكثر على الحاجة إلى القضاء على الطلب بوصفه السبب الرئيسي للاتجار بالبشر بغرض الاستغلال الجنسي - غير أننا سعداء جدا بالفعل لأنه يجوزتنا الآن صك دولي يُوفر إطارا واسعا واستراتيجيا وسيُسهل في المزيد من التنسيق في الجهود الجماعية التي تبذلها الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

ودون أن تتناقض الخطة أو تتداخل بالمرّة مع الصكوك القانونية القائمة، فإنها ستُسهل تنفيذ

مجموعة الدول الصديقة لمكافحة الاتجار بالبشر. ونشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيويورك والسيدة سيمون موناسيبيان شخصيا على المساعدة القيمة جدا التي قدمها إلى الدول خلال عملية التفاوض بشأن خطة العمل.

لقد قطعنا شوطا طويلا قبل الوصول إلى ما حققناه اليوم، انطلاقا من القرارات الأولية التي تحدد الإجراءات المشتركة المنسقة التي يُمكن اتخاذها ووصولاً إلى المناقشات الصريحة والواسعة النطاق بشأن هذه المسألة خلال المناقشات المواضيعية التي عقدتها الجمعية العامة، ومن إنشاء مجموعة الدول الصديقة غير الرسمية التي اجتمعت لمكافحة الاتجار بالبشر، إلى الصياغة الجماعية لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر واعتمادها بتوافق الآراء.

نحن نُقر بأن الخطة ليست حلا لجميع العُلل التي تسببها آفة الاتجار بالبشر. ونفهم أن هذا ليس بالحل المثالي. ولا يمكن للخطة، بوصفها وثيقة توافقية، أن تُعبر عن الطابع المختلف والخاص لكل النهج التي تتبعها فرادى أو مجموعات الدول في معالجة مشكلة استئصال الاتجار بالبشر المعقدة، غير أنها تُعبر عن الأهم - وهو تصميم الدول الأعضاء على متابعة هذه المسألة المعقدة حتى النهاية.

نحن موقنون بأنه يمكن للخطة أن تعبئ وتنسق جهود المجتمع الدولي لمنع الاتجار بالبشر وقمعه، وأن من شأنها أن توجه هذه الجهود ضمن إطار عمل منسق، ومتوازن وشامل. ونؤمن بأن الخطة ستُسهم في زيادة توسيع قائمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكولها المتعلق بمنع، وقمع ومعاينة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، وأن من شأنها أن تساعد على إضفاء طابع العالمية على هذه الصكوك القانونية الهامة. وقد أرسلت الجمعية العامة، باعتمادها خطة العمل العالمية اليوم،

اضطلع به الميسران ونشيد به، وهما سفيرا البرتغال والرأس الأخضر، وكل الفريق العامل المعني بالاتجار بالبشر، الذين ندين لهم بنجاح هذا العمل، إلى حد بعيد.

يود وفدي أن يُعرب عن عميق رضانا عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه وأن يؤكد من جديد على التزامنا الراسخ بالعمل على تنفيذ خطة العمل.

السيدة كولونتاى (بيلاروس) (تكلمت بالروسية):

ترحب بيلاروس بنجاح الجمعية في اعتماد هذا الصك الهادف الذي طال انتظاره بتوافق في الآراء، بوصفه خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. إن هذا معلم هام ورمزي في تطور العملية الدولية، التي كانت بيلاروس قد شاركت فيها قبل خمس سنين.

تُمثل خطة العمل تحليلا بالغاً للتغيرات الإيجابية والبعيدة المدى التي سعت بيلاروس بمهمة إلى تحقيقها حين روجت في الأمم المتحدة لفكرة الحاجة إلى جهود منهجية لتعزيز تنسيق الإجراءات المتعددة الأطراف المتخذة لمكافحة الاتجار بالبشر ومواءمتها. ونرحب بالجهود التي بذلها رئيس الجمعية العامة، السيد علي التريكي، وميسرا عملية التفاوض بشأن الخطة العالمية، الممثلان الدائم للبرتغال والرأس الأخضر في الأمم المتحدة، السيد خوسيه فيليبي موراييس كابرال والسيد أنطونيو بيدرو مونتيرو ليما، في تنظيم عملية التفاوض والحرص على فعاليتها.

ونرحب أيضا بجهود الأطراف التي تهدف إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن القرار ٦٤/٢٩٣، الذي عُرض في جلسة الجمعية العامة المعقودة اليوم. ونُعرب عن امتناننا بوجه خاص للسيد أنطونيو ماريا كوستا الذي كان، بوصفه المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، داعيا نشطا إلى خطة العمل العالمية منذ البداية. وقد اضطلع بجهود لا تكل للترويج لفكرة الحاجة إلى الخطة ودعم إنشاء

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٥٠.

إشارة قوية إلى المجتمع الدولي، بأن الأمم المتحدة تتحلى بالقوة والإرادة اللازمتين لوضع حد لهذا الشكل المعاصر للرق المتمثل في الاتجار بالبشر وتحقيق ذلك بالشروع في العمل الآن ومعا.

ولا نعتقد في بيلاروس أن هذا نهج مثالي. ويُمكننا أن نُثبت أن الأمر ليس كذلك بالعمل معا.

السيدة خفان (الاتحاد الروسي) (تكلمت

بالروسية): كان من دواعي سرور وفد الاتحاد الروسي الانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٩٣/٦٤ المتعلق بخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. وفي المقام الأول، نود أن نعرب عن امتناننا لميسري عملية التفاوض، الممثلين الدائمين للبرتغال والرأس الأخضر. ونحن على يقين بأن اعتماد القرار اليوم قد تم بفضل المواظبة والإبداع اللذين أبدياهما في محاولة تحقيق صياغة متوازنة تعكس اهتمامات جميع الدول المعنية.

وعلاوة على ذلك، نحن نرحب بالنهج البناء والمسؤول الذي تتبعه جميع الأطراف في عملية التفاوض. ومن الواضح أنه لولا الإرادة السياسية الرامية إلى التوصل إلى حل توافقي، لكادت صياغة خطة العمل العالمية أن تكون غير ممكنة. من المشجع أنه بالرغم من اختلاف أوجه الفهم والتقييمات المختلفة للمشكلة أحيانا، مازلنا قادرين على توحيد جهودنا لمكافحة تهديد الاتجار بالبشر. نحن نؤمن بأننا لن نتمكن من تحقيق نتائج ملموسة لمكافحة هذه الآفة إلا من خلال نهج شامل وكلي.

وفي الختام، نعرب عن أملنا في أن تُصبح الخطة العالمية المُعتمَدة اليوم خارطة طريق فعالة يتبعها المجتمع الدولي كله لمكافحة الاتجار بالبشر.